الفصل الثاني : المعالجة المحاسبية لتكوين شركات الأموال

– الأسهم المصدرة مقابل مبلغ نقدي والأسهم المصدرة مقابل عمليات غير نقدية :

أولاً : الأسهم المصدرة مقابل مبلغ نقدي

1 – الطريقة التناسبية

2 – طريقة الزيادة

ثانياً : الأسهم المصدرة مقابل عمليات غير نقدية

– نفقات إصدار الأسهم

– مصاريف التأسيس

الفصل الثاني : المعالجة المحاسبية لتكوين شركات الأموال

-الأسهم المصدرة مقابل مبلغ نقدي والأسهم المصدرة مقابل عمليات غير نقدية:

أولاً : الأسهم المصدرة مقابل مبلغ نقدي:

بشكل عام تبيع الشركات أصناف من الأسهم بشكل منفصل عن بعضها البعض، وبالتالي فإن المبلغ المتحصل يخصص لكل صنف من الأصناف ذات العلاقة. أحياناً، يتم إصدار صنفين أو أكثر من الأسهم مقابل مبلغ إجمالي. من الشائع، على سبيل المثال أن يتم إصدار أكثر من صنف من أصناف الأسهم مقابل الاستحواذ على شركة أخرى، المشكلة المحاسبية في عملية بيع إجمالية كهذه هي توزيع المبلغ المتراكم بين أصناف الأسهم. هناك طريقتان متوفرتان لتخصيص القيمة لكل صنف هما:

1- الطريقة التناسبية 3- طريقة الزيادة

1: الطريقة التناسبية

إذا كانت القيمة السوقية العادلة أو غيرها من القيم متوفرة كأساس لتحديد القيمة ا لمتعلقة بكل صنف من أصناف الأسهم، فإن المبلغ الإجمالي (المتراكم) المحصول عليه يُخصص بين أنواع الأسهم على أساس نسبي، ذلك يعني نسبة كل صنف إلى المجموع على سبيل المثال، إذا تم إصدار 1000 سهم عادي قيمة السهم المحددة 100ل.س وبقيمة سوقية 200 ل.س للسهم و 1000 سهم ممتاز قيمة أسمية 100 ل.س وبقيمة سوقية عادلة 120ل.س للسهم الواحد مقابل مبلغ لإجمالي وقدره 300.000 ل.س. إن توزيع مبلغ 300.000 ل.س لكلا صنفي الأسهم سوف يكون على الشكل التالي:

القيمة السوقية العادلة للأسهم العادية 200.000 ل.س

(1000سهم×200ل.س)

القيمة السوقية العادلة للأسهم الممتازة 120.000 ل.س

(1000سهم×120سهم)

القيمة السوقية العادلة الإجمالية 320.000 ل.س

المبلغ المخصص للأسهم العادية

$= \frac{200.000}{320000} \times 300.000 =$ 187.500

المبلغ المخصص للأسهم الممتازة

$= \frac{12.0000}{320.000} \times 300.000 =$ 112.500

إجمالي التوزيع 300.000

2- طريقة الزيادة:

في بعض الأحيان حيث لا توجد هناك إمكانية لتحديد القيمة السوقية العادلة لكافة أصناف الأسهم. فإن القيمة السوقية المستخدمة كأساس هي القيمة السوقية المعروفة للأسهم والباقي من المبلغ الإجمالي يُخصص لصنف الأسهم الآخر المعروفة قيمته السوقية. على سبيل المثال، إذا تم إصدار 1000 سهم عادي قيمة السهم المحددة 100ل.س وبقيمة سوقية 200ل.س، و 1000 سهم ممتاز بقيمة اسمية 100ل.س، ليس لها قيمة سوقية بعد، مقابل مبلغ إجمالي قدره300.000ل.س، فإن توزيع مبلغ الـ300.000 ل.س لكلا صنفي الأسهم يتم حسب التالي:

المبلغ الإجمالي المحصول عليه 300.000 ل.س

المبلغ المخصص للأسهم العادية (1000سهم×200ل.س) 200.000 ل.س

الرصيد المخصص للأسهم الممتازة 100.000 ل.س

إذا لم يكن هناك قيمة سوقية عادلة محددة لأي صنف من أصناف الأسهم المصدرة مقابل هذا المبلغ النقدي، فإن توزيع المبلغ يمكن أن يتم بشكل تحكمي. يمكن استخدام تقدير الخبراء في هذا المجال. أو إذا كان معروفاً أن أحد أصناف الأسهم أو أكثر من صنف سوف لن يكون له قيمة سوقية في المستقبل القريب، فإن الأساس التحكمي يمكن أخذه بالحسبان مع الإشارة إلى إمكانية إجراء تعديل وفق القيمة السوقية العادلة عند تكوين قيمة سوقية عادلة لتلك الأسهم.

ثانياً :الأسهم المصدرة مقابل عمليات غير نقدية :

المحاسبة عن إصدار أسهم رأس المال مقابل أصول أو خدمات يتطلب تحديد قيمة لتلك الأسهم. القاعدة العامة هي ((أن الأسهم المصدرة مقابل أصول أو خدمات وليس مقابل نقد يجب أن تسجل إما بالقيمة السوقية العادلة للأسهم المصدرة أو القيمة السوقية العادلة للمقابل غير النقدي الذي تم الحصول عليه، أيهما أكثر وضوحاً للتقدير)).

إذا كان يمكن تقدير كلتا القيمتين بسهولة وعملية التبادل ناتجة عن عمليات تفاوضية يمكن أن يكون هناك اختلاف بسيط في قيمهم السوقية العادلة. في حالات كهذه ليس مهماً أي قيمة تم أخذها بعين الاعتبار كأساس لتقدير التبادل .

أما إذا لم يكن من الممكن تحديد القيمة السوقية العادلة لكل من الأسهم المصدرة والأصول أو الخدمات المقدمة، فإن القيمة التي يمكن تحديدها عموماً توضع من قبل هيئة المديرين أو الإدارة بمبلغ يعتقدون أنه عادلاً ولا يمكن دحضه بالأدلة والبراهين. غالباً ما يتم الاعتماد على تقييمات تقوم بها لجان مستقلة. وبالتالي، يجب عدم استخدام القيمة السوقية أو الدفترية أو المحددة كأساس لتقييم صفقات كهذه.

الأسهم غير المصدرة وأسهم الخزينة(أسهم مصدرة تم إعادة الحصول عليها إلا أنها لم تسحب من التداول) يمكن تبادلها مقابل أصول أو خدمات. إذا تم استخدام أسهم الخزينة يجب عدم أخذ تكلفتها في الحسبان كعامل حاسم عند تأسيس قيمة سوقية عادلة للأصول والخدمات. عوضاً عن ذلك، إذا كانت القيمة السوقية العادلة لأسهم الخزينة معروفة، فإنه يجب أن تستخدم لتقييم تلك الأصول أو

الخدمات. إذا لم تكن القيمة السوقية العادلة لأسهم الخزينة معروفة، فإنه يجب استخدام القيمة السوقية العادلة للأصول أو الخدمات المقدمة، إذا كانت قابلة للتحديد.

الآتي سلسلة من العمليات توضح إجراءات تسجيل إصدار 10000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 100ل.س من أجل الحصول على براءة اختراع، في حالات متعددة.

١ - القيمة السوقية العادلة لبراءة الاختراع لم تحدد بعد إلا أن القيمة السوقية العادلة للأسهم معروفة وهي 1.400.000ل.س.

قيود اليومية اللازمة لتسجيل براءة الاختراع وإصدار شهادة السهم :

1.400.000		من ح/براءة الاختراع
		إلى المذكورين
	1.000.000	ح/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية
	400.000	ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
		إصدار 10.000 سهم عادي قيمة اسمية 100ل.س للسهم مقابل براءة اختراع

عند إصدار شهادة السهم:

1.000.000		من ح/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية
	1.000.000	إلى ح/رأس المال- أسهم عادية
		إصدار شهادات الأسهم

2- إذا كانت القيمة السوقية العادلة للأسهم العادية لم تحدد بعد، إلا أن القيمة السوقية العادلة لبراءة الاختراع محددة على أنها1.500.000 ل.س:

1.500.000		من ح/براءة الاختراع
		إلى المذكورين
	1.000.000	ح/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية
	500.000	ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية

عند إصدار شهادة السهم:

1.000.000		من ح/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية
	1.000.000	إلى ح/رأس المال- أسهم عادية

3- كلاً من القيمة السوقية العادلة للأسهم العادية والقيمة السوقية لبراءة الاختراع غير معروفتان بعد. يجب استشارة اختصاصي خبير مستقل لتقدير قيمة براءة الاختراع، وقد قدّرها بمبلغ 1250000ل.س وأن هيئة المديرين وافقت على التقييم.

1.250.000		من ح/براءة الاختراع
		إلى المذكورين
	1.000.000	ح/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية
	250.000	ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة السوقية
		إصدار 10.000 سهم قيمته الاسمية 100ل.س للسهم مقابل براءة اختراع بـ1.250.000ل.س

عند إصدار شهادة السهم:

1.000.000		من ح/أسهم مكتتب فيها
	1.000.000	إلى ح/رأس المال- أسهم عادية
		إصدار شهادات الأسهم

لابد من الملاحظة أن قانون التجارة السورية أعطى حق تقدير قيمة الأصول المقدمة للحصول على أسهم عينية مقابلها إلى محكمة البداية المدنية في مركز الشركة لتعيين خبير أو أكثر من قائمة الخبراء التي تضعها وزارة العدل لتخمين قيمة الأصول المقدمة، وإذا كانت تقديرات الخبراء متفقة مع تقديرات المؤسسين لقيمة هذه المقدمات أو تزيد عليها فتستكمل المعاملات اللازمة للتصديق على النظام الأساسي. أما إذا تبين للخبراء أن قيمة تلك المقدمات لا تبلغ القيمة المقدرة من قبل المؤسسين، فللوزارة أن ترفض التصديق على طلب الترخيص. وللمؤسسين الحق بتقديم طلب ترخيص جديد يتضمن إما تخفيض عدد الأسهم العينية بما يتوافق مع تقدير الخبراء وإما تقديم مقدمات إضافية على أن تجري معاملة تخمينها وفق الأصول السابقة.

أما إذا كانت نتيجة إصدار الأسهم مقابل ممتلكات أو خدمات مسجلة بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية فالنتيجة هي احتياطات سرية.

ويمكن الحصول على هذه الاحتياطات السرية من خلال الاستهلاك أو الاستنفاذ الكبير للأصول، أو من خلال اعتبار المصاريف الرأسمالية على أنها مصاريف إيرادية، أو من خلال التخفيض الكبير في قيمة البضائع أو إعدام الكثير من الديون، أو من خلال تقييم الالتزامات بشكل أكبر من حقيقتها .

قد يقوم بعض المؤسسون بتقديم أصول والتزامات منشأة فردية أو شركة أشخاص قائمة مقابل أسهم عادية. لابد من تقييم قيمة صافي الأصول المقدمة مقابل الأسهم من قبل لجنة خبراء حسب قانون التجارة السوري وتطابق تقدير تقييم لجنة الخبراء مع تقدير المؤسسين للأصول أو تزيد عنه حتى يمكن اعتبار قيمتها مقبولة.

مثال:

بفرض أنه تم تأسيس شركة مساهمة برأس مال قدره 20.000.000 ل.س مقسم إلى 40.000سهم عادي قيمة السهم الاسمية 400 ل.س و 20.000 سهم ممتاز 5% قيمة السهم الاسمية 200ل.س وبفرض أن خمس من المؤسسين قدموا أصول والتزامات شركة تضامن كحصة عينية مقابل 20.000 سهم عادي، وأن المؤسسين الآخرين قاموا بدفع قيمة 10.000 سهم عادي بالكامل وتقرر طرح الأسهم الممتازة وباقي الأسهم العادية على الاكتتاب العام. وبفرض ان القيمة المقدرة للأصول المنتقلة كانت كما يلي:

أراضٍ ومبانٍ 2.500.000، آلات1.700.000، السيارات 1.350.000، المدينون 1.400.000، العدد والأدوات780.000، شهرة محل570.000ل.س.

وبفرض أن الالتزامات المنتقلة إلى الشركة المساهمة تتمثل في رصيد الدائنين البالغ300.000ل.س

الحل:

		من المذكورين
2.500.000		حـ/الأراضي والمباني
1.700.000		حـ/ الآلات
1.350.000		حـ/السيارات
1.400.000		المدينون
780.000		العدد والآلات
570.000		شهرة المحل
		إلى المذكورين
	300.000	الدائنين
	8.000.000	حـ/الأسهم المكتتب فيها- أسهم عادية

		إثبات انتقال أصول والتزامات شركة التضامن إلى الشركة المساهمة مقابل الاكتتاب بـ 20.000 سهم قيمته الاسمية 400 ل.س
4.000.000		من حـ/ البنك
	4.000.000	إلىحـ/الأسهم المكتتب فيها- أسهم عادية
		إثبات تحصيل اكتتاب المؤسسين بـ 10.000 سهم نقداً قيمة السهم الاسمية 400ل.س
12.000.000		من حـ/ أسهم مكتتب بها- أسهم عادية
	12.000.000	إلىحـ/رأس مال الأسهم - أسهم عادية
		إثبات إصدار شهادات 30.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 400 ل.س مدفوعة بالكامل

بفرض أن القيمة السوقية العادلة للسهم 450ل.س فيكون القيد المتعلق بالأسهم المصدرة مقابل أصول وخصوم شركة التضامن على النحو التالي :

		من المذكورين
2.500.000		حـ/ الأراضي
1.700.000		حـ/ الآلات
1.350.000		حـ/ السيارات
1.400.000		المدينون
780.000		العدد والأدوات
1570.000		شهرة المحل
		إلى المذكورين
	300.000	حـ/ الدائنين

	8.000.000	ح/الأسهم المكتتب فيها – أسهم عادية
	1.000.000	ح/ رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية

الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسين

8000000		من ح/ الأسهم المكتتب فيها –أسهم عادية
	8000000	إلى ح/رأس المال –أسهم عادية
		إصدار شهادات الأسهم

أما إذا كانت القيمة السوقية العادلة للأسهم غير معروفة وكانت القيم السوقية العادلة للأصول المقدمة كالتالي:

أراضٍ 3.000.000، آلات1.800.000، سيارات 1.500.000، المدينون 1.450.000، العدد والأدوات950.000، شهرة محل570.000 والدائنون300.000 فيكون القيد المحاسبي.

الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسين

		من المذكورين
3.000.000		ح/ الأراضي
1.800.000		ح/ الآلات
1.500.000		ح/ السيارات
1.450.000		المدينون
950.000		العدد والأدوات
570.000		شهرة المحل
		إلى المذكورين

	300.000	حـ/ الدائنين
	8.000.000	حـ/الأسهم المكتتب فيها – أسهم عادية
	970.000	حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
		الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسين

8000000		من حـ/ الأسهم المكتتب فيها – أسهم عادية
	8000000	إلى حـ/رأس المال – أسهم عادية
		إصدار شهادات الأسهم

مثال:

بفرض أنه تم إصدار 200 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 200ل.س مقابل الخدمات القانونية المقدمة لتكوين الشركة. لم يتم تداول أي سهم بعد، لذلك فإن القيمة السوقية العادلة للأسهم غير معروفة. وقد وافق المحامي بشكل مسبق على مبلغ مقداره 50.000ل.س مقابل الخدمات التي يقدمها، ولكنه قرر أن يقبل الأسهم عوضاً عن النقدية. القيد المحاسبي لذلك:

الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسين:

50.000		من حـ/ تكلفة التأسيس
		إلى المذكورين
	40.000	حـ/الأسهم المكتتب فيها – أسهم عادية
	10.000	حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية

		تسجيل إصدار 200 سهم عادي قيمه الاسمية 100 ل.س مقابل الخدمات القانونية التي قدمها المحامي عند إصدار شهادة السهم
40.000		من ح/ أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية
	40.000	إلى ح/رأس مال الأسهم- أسهم عادية

يجب تقييم خدمات التأسيس القانونية المقدمة على أساس المبلغ المتفق عليه سابقاً لأن تلك القيمة أكثر وضوحاً من القيمة الاسمية للأسهم العادية.

-نفقات إصدار الأسهم:

تتمثل في النفقات التي تتحملها الشركة في سبيل إصدار الأسهم وطرحها للاكتتاب العام. وعادةً ما تقوم الشركة بتحميل المكتتبين بمصاريف الإصدار حيث تتضمن شروط الاكتتاب دفع مبلغ معين مع قسط الاكتتاب مقابل مصاريف الإصدار.

يتم إثبات تحصيل مصاريف الإصدار ضمن القيد المتعلق بتلقي الاكتتابات وذلك بجعل حساب المصرف مديناً وجعل حساب اكتتابات محصلة (بقيمة قسط الاكتتاب) وحساب مصاريف إصدار محصلة (بقيمة مصاريف الإصدار المحصلة دائناً).

×××		من حـ/ البنك
		إلى المذكورين
	×××	حـ/اكتتاب محصلة-أسهم عادية أو أسهم ممتازة
	×××	حـ/م. إصدار محصلة

أما مصاريف الإصدار الفعلية المدفوعة فيتم تسجيلها بجعل حساب مصاريف الإصدار مديناً وجعل حساب البنك دائناً بالقيد التالي:

×××		من حـ/ مصاريف الإصدار
	×××	إلى حـ/ البنك
		دفع مصاريف الإصدار الفعلية

ويتم إقفال حساب مصاريف الإصدار المدفوعة في حساب مصاريف الإصدار المحصلة:

×××		من حـ/ مصاريف إصدار محصلة
	×××	إلى حـ/مصاريف إصدار مدفوعة

		إقفال م. الإصدار المدفوعة بمصاريف الإصدار المحصلة

إذا كان حساب مصاريف الإصدار المحصلة أكبر من مصاريف الإصدار المدفوعة، يعدّ رصيد حساب الإصدار المحصلة جزءاً من حقوق الملكية أي يقفل في حساب رأس المال المدفوع بالقيد.

×××		من ح/ مصاريف إصدار محصلة
		إلى ح/ رأس المال المدفوع- من م. الإصدار
	×××	إقفال الزيادة في مصاريف الإصدار برأس المال المدفوع

أما إذا كانت مصاريف الإصدار المدفوعة أكبر من مصاريف الإصدار المحصلة لتغطيتها، فإن رصيد حساب مصاريف الإصدار المدفوعة يظهر في جانب الأصول في الميزانية إلى أن يتم استنفاذه.

مثال:

طرحت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سهم عادي على الاكتتاب العام قيمة السهم الاسمية 100ل.س على أن يسدد على ثلاث دفعات:

قسط اكتتاب 50ل.س يدفع بين 1/1 و 2001/1/30

قسط تخصيص 25ل.س يدفع بين 3/1 و 2001/3/31

قسط ثالث 25ل.س يدفع بين 7/1 و 2001/7/31

يدفع مع قسط الاكتتاب 10 ل.ٍ عن كل سهم مصاريف إصدار.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة على فرض أن شهادة السهم سوف تصدر قبل سداد كامل قيمة الأسهم (عند التخصيص) وفق الحالات التالية لمصاريف الإصدار الفعلية المدفوعة:

١ - بلغت مصاريف الإصدار المدفوعة (الفعلية)100000ل.س
٢ - بلغت مصاريف الإصدار المدفوعة120000 ل.س
٣ - بلغت مصاريف الإصدار المدفوعة80000 ل.س

الحل:

وفق الاحتمال الأول:

		1/30
600.000		من حـ/ البنك/اكتتاب
		إلى المذكورين
	500.000	حـ/اكتتاب محصلة- أسهم عادية
	100.000	حـ/مصاريف إصدار محصلة
		سداد قسط الاكتتاب عن 10.000 سهم بمعدل 50 ل.س للسهم ومصاريف إصدار بمعدل 10ل.س عن كل سهم مصدر
		بتاريخه
500.000		من حـ/اكتتاب محصلة
	500.000	إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية
		تحويل الاكتتابات المحصلة إلى حساب رأس المال
		بتاريخه
600.000		من حـ/البنك- جاري
	600.000	إلى حـ/البنك – اكتتاب
		تحويل رصيد البنك اكتتاب إلى حساب البنك جاري
		بتاريخه
100.000		من حـ/مصاريف الإصدار الفعلية

	100.000	إلى حـ/ المصرف
		دفع مصاريف إصدار أسهم نقداً
		بتاريخه
100.000		من حـ/مصاريف الإصدار المحصلة
	100.000	إلى حـ/ م. الإصدار الفعلية
		إقفال م. الإصدار المحصلة بمصاريف الإصدار المدفوعة فعلاً
		3/1
250.000		من حـ/أقساط تحت التحصيل
	250.000	إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية
		إصدار شهادات أسهم عن قسط التخصيص 10.000 سهم بمعدل 25ل.س
		3/31
250.000		من حـ/ المصرف- جاري
	250.000	إلى حـ/أقساط تحت التحصيل- تخصيص
		قبض قيمة قسط التخصيص بواقع 25ل.س للسهم الواحد
		7/1
250.000		من حـ/أقساط تحت التحصيل -أخير
	250.000	إلى حـ/أرس المال- أسهم عادية

		إصدار شهادات أسهم عن القسط الأخير بمعدل 25 ل.س عن10.000 سهم
		7/31
250.000		من حـ/ البنك- جاري
	250.000	إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل- أخير

الحل وفق الاحتمال الثاني:

نتطرق للقيود المتعلقة بمصاريف الإصدار الفعلية والمحصلة فقط:

		2001/1/1
120.000		من حـ/مصاريف الإصدار الفعلية
	120.000	إلى حـ/المصرف
		دفع مصاريف إصدار فعلية نقداً
		1/30
100.000		من حـ/ مصاريف الإصدار المحصلة
	100.000	إلى حـ/مصاريف الإصدار الفعلية
		إقفال م. الإصدار الفعلية بمصاريف الإصدار المحصلة

بالنسبة لرصيد حساب مصاريف الإصدار المدفوعة والبالغ الآن20.000 يظهر في جانب الأصول في الميزانية إلى أن يتم اهتلاكه على عدد من السنوات.

الحل وفق الاحتمال الثالث:

		2001/1/1
80.000		من حـ/م. الإصدار الفعلية
	80.000	إلى حـ/ المصرف
		دفع مصاريف الإصدار
		1/30

80.000		من ح/مصاريف الإصدار المحصلة
	80.000	إلى ح/مصاريف الإصدار الفعلية
		إقفال م. الإصدار الفعلية بالمحصلة بتاريخه
20.000		من ح/مصاريف الإصدار المحصلة
	20.000	إلى ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
		إقفال رصيد حساب مصاريف الإصدار المحصلة في حساب رأس المال المدفوع

– مصاريف التأسيس:

يتطلب تأسيس الشركة دفع بعض المصروفات من قبل المؤسسين، كنفقات محاسبية وقانونية، ومصاريف دراسة الجدوى الاقتصادية، وأتعاب إعداد النظام الأساسي للشركة، ورسوم التسجيل والطابع، ومصاريف المطبوعات والبريد، ومصاريف انعقاد الهيئة التأسيسية.

يقوم المؤسسون باقتطاع مصاريف التأسيس التي كانوا قد دفعوها وذلك بعد اعتمادها من قبل الهيئة التأسيسية، ويتم إثبات رد هذه النفقات إلى المؤسسين بجعل حساب مصاريف التأسيس مديناً وحساب البنك دائناً.

تعدّ مصاريف التأسيس أصلاً معنوياً تستفيد منها الشركة على مدى عمرها. لذلك، فهي تظهر في الميزانية الافتتاحية للشركة ضمن الأصول الثابتة غير الملموسة، ويتم استنفاذها على عدد من السنوات (هي في الغالب خمس سنوات) على اعتبارها نفقة رأسمالية (إيرادية مؤجلة).